النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٢٤ / يوليو ٢٠٢٢

ولاية جديدة : تعاون ومسؤوليّة

حتى نهاية يوليو، لم تفقد تطورات الأحداث زخمها: الرئيس الأميركي يزور دول مجلس التعاون الخليجي، الرئيس الجديد للامارات يقوم بأول زيارة دولة الى فرنسا، تحضيرات المؤتمر المقبل للمناخ في مصر، مناقشات وطنية ودولية حول التضخم، المناخ، والآثار المدمّرة التي تخلّفها الحرائق وقضايا الأمن.. وكلها مواضيع تنبىء بما ستكون عليه الأشهر المقبلة، عند العودة من عطلة الصيف.

لكني سأستهل مقالي بكلمة ، أودّ من خلالها ان اتوجه بالشكر الى أعضاء مجلس الادارة، فرنسيين وعرب، وعبرهم، الى جميع منتسبي الغرفة التجارية العربية الفرنسية الذين انتخبوني بالاجماع يوم الثامن من شهر يونيو الماضي لرئاسة الغرفة لثلاث سنوات جديدة.

هذا الانتخاب يشرّفني، ويضع على عاتقي مسؤوليات، كتلك التي تضعني امامها شهادات سفرائنا العرب في باريس وشركائنا المؤسّساتيين مثل دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية. او وزارة الاقتصاد الفرنسية.

منذ حوالى ثلاث سنوات، وظروف العمل في مؤسساتنا وشركاتنا، ومن خلالها ظروف عملنا نحن في الغرفة، كانت استثنائية وكانت تزداد تعقيدا يوما بعد يوم. أزمة كوفيد، اضطرابات تموين الأسواق، ارتفاع أسعارالطاقة، الشحن. تضاف اليها مشاعر عدم التيقن والاهتزازات السياسية والاقتصادية. وبالتالي بتنا نحن في الغرفة في نفس موقع الشركات... فنحن أيضا لا نحب غياب الرؤية في المديين المتوسط والبعيد لأنها تمنعنا من حسن التحضير للمستقبل.

كل هذا يفرض ان تكون هذه الولاية الجديدة عهد التزام ومسؤوليّة، تجاه عدد كبير من الشركات الفرنسيّة، منتسبة للغرفة وعازمة على تعزيز حضورها والتزامها الى جانبنا بتحوّلها الى شركاء، وكذلك تجاه غرف التجارة العربيّة والجهات الرسمية، في مقدمتها السفراء العرب والوزارات الفرنسية التي تتميّز علاقتنا معها بالثقة والتفاهم. هذه الولاية الجديدة ستكون ولاية واجبات تجاه الجميع.

المحتويات

- ولاية جديدة
  الصفحة ١-٢
- زيارة رئيس الامارات العربية المتحدة الى فرنسا
  الصفحة ٣
- مقابلة مع سعادة سفير جيبوتي لدى فرنسا
  الصفحة ٤-٦
- مبادرة الرئيس ماكرون للأمن الغذائي
  الصفحة ٧
- مقابلة مع سعادة سفير ليبيا لدى فرنسا
  الصفحة ٨-١٠
- اخبار عربية
  الصفحة ١١-١٣
- إعلان لمجموعة سويز
  الصفحة ١٤

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية
بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE

250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris - الغرفة التجارية العربية الفرنسية
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

ويجب ان تكون ايضا ولاية تحوّل للغرفة التجارية العربيّة الفرنسيّة.

أوّلا، بتعزيز التعاون بين سائر أطراف العلاقة بين فرنسا والعالم العربي، وهو تعاون كنت أدعو اليه باستمرار! وهو ما تشهد عليه الاقتراحات التي تقدّمت بها الغرفة خلال منتدى فرنسا - الدول العربية في ديسمبر ٢٠١٨. وهي اقتراحات لم تر النور. ولكن، بصراحة، ما جدوى تعدد المبادرات التي قد تتنافس مع بعضها البعض في ظل الظروف التي نمرّ بها ؟ أفليست قوة التآزر والتعاون أفضل ضمانة لفعالية نشاط الشركات التي نعمل من أجل خدمتها؟ ليس الهدف الحدّ من هذه المبادرة او تلك، بل توحيدها والجمع بينها ومضاعفة تأثيرها. وعلينا، بدءا من الخريف القادم ان نستعيد نشاطنا في هذا المجال سعيا الى تعزيز شراكاتنا سواء مع الجهات الخاصة اوالرسمية. وكلّي أمل ان يكون صوتي مسموعا هذه المرّة.

هذه الولاية الجديدة يجب أيضا ان تكون ولاية احترام لعلاقاتنا بين الفرنسيين وممثّلي الدول العربية، سفراء وإتحاد غرف عربية... ولاية احترام وعزم على التفاهم من اجل إثراء هذه العلاقة الفرنسية العربية المميّزة التي تحتل فيها الغرفة التجارية العربية الفرنسية مكانة خاصة بفعل تركيبتها التي تساوي في التمثيل بين العرب والفرنسيين. الاحترام والارادة قيمتان حاسمتان لكي نضع الغرفة التجارية العربية الفرنسية على سكة المستقبل باتخاذنا قرار كيفية تطويرها. وهذا ما يجب ان يمر عبر تقاسم المسؤليات مع اعضاء الهيئات المختلفة وكذلك من خلال الانصات أكثر للأعضاء وتطلعاتهم وحاجاتهم.

وأخيرا، هذه الولاية الجديدة يجب ان تكون أيضا اكثر انفتاحا على المدن والمناطق التي تملك الكثير للمساهمة في البعد الاقتصادي والثقافي والانساني للعلاقة بين فرنسا وشركائها العرب. علينا ان نكون أيضا قوّة اقتراحات ومواكبة وان نكثّف الجهود أكثر بالتعاون مع اعضاء الغرفة.

إنها بعض من تعهدات واهداف السنوات الثلاث القادمة...

فهل ستسمح لنا الأحداث المتسارعة بتنفيذها؟

إني على ثقة من ذلك. ويعود لنا نحن أن نحدّد أولوياتنا ! وأولويتنا الأولى هي خدمة التطور الاقتصادي لفرنسا وتجارتها الخارجية والدول العربية الأعضاء في الغرفة التجارية العربية الفرنسية والشركات.

وفي هذا الاطار، كانت الزيارة الأخيرة لرئيس الامارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان زيارة ناجحة جدا. واذكر اني كنت قاسيا بعض الشيء خلال زيارته السابقة لفرنسا قبل توجهه الى لندن. وهذه المرّة كان ثمة تركيز خاص على الجانب الاقتصادي، ورؤية الشراكة، والاستثمار المشترك وبناء المستقبل. ولا شك ان انشاء ناد فرنسي - اماراتي لرجال الأعمال من شأنه أن يلعب دورا محرّكا نظرا لأهمية الشخصيات التي يضمّها.

وفي هذا السياق، ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية، بتوجهاتها الجديدة، هي على أتم الاستعداد والجهوزية لتلعب دور الصوت المدوّي، وتكون القوّة لتقديم الاقتراحات والمواكبة.

فانسان رينا
رئيس الغرفة التجارية
العربية الفرنسية

Nos partenaires 2022
Stratégiques: VEOLIA, transdev the mobility company
Gold: anteagroup
Silver: Cabinet MERLIN Groupe MERLIN

زيارة رئيس الامارات العربية المتحدة الى فرنسا

توقيع شراكة استراتيجيّة للتعاون الطاقوي، انشاء مجلس أعمال فرنسي - إماراتي.. وعشرات مذكّرات التفاهم

اختار الرئيس الجديد للامارت العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان فرنسا في أول زيارة له خارج منطقة الخليج منذ انتخابه رئيسا في شهر مايو الماضي خلفا لأخيه المرحوم الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. زيارة اليومين الرسمية التي بدأت في السابع عشر من شهر يوليو تميّزت ببرنامج حافل التقى خلالها الشيخ محمد بن زايد كبار المسؤولين في الدولة الفرنسية. اجتماعات ثنائية مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في قصر الاليزيه، ولقاءات مع رئيس مجلس الشيوخ جيرار لارشيه، رئيسة الوزراء اليزابيت بورن، وزيرة الخارجية كاترين كولونا، وزير الاقتصاد برونو لومير ووزير الدفاع سيباستيان لوكورنو.

وعلى مدى اليومين، حرصت باريس على استقبال الضيف الاماراتي ببالغ مظاهر التكريم والحفاوة حيث واكبته خيّالة الحرس الجمهوري من قصر الأنفاليد حيث اقيمت مراسم الاستقبال الرسمية وحتى قصر الأليزيه، وجرى تقليده شارة الصليب الأكبر، وهي أعلى رتبة في وسام جوقة الشرف. وأقام الرئيس الفرنسي على شرف ضيفه حفل عشاء في حديقة قصر فرساي حضره اكثر من مائة من المدعوّين يتقدمهم وزراء الحكومة والرؤساء السابقون ورجال الأعمال وشخصيات من عالم الفن والثقافة. وطوال الزيارة، كان واضحا حرص الرئيس الفرنسي على تأكيد العلاقات الوثيقة التي يقيمها مع نظيره الاماراتي ومدى تميّز العلاقات بين فرنسا والامارات.

وتطرّق الرئيسان في لقاءاتهما الثنائية الى عمق هذه العلاقات وأهمية تعزيزها، كما استعرضا ملفات أبرز القضايا الساخنة التي يشهدها العالم اليوم. ففي الميدان السياسي، تناولت المحادثات الشراكة بين البلدين في مجالي الأمن والدفاع وتبادلا وجهات النظر حول الأوضاع في ليبيا والمفاوضات حول النووي الايراني وانعكاسات الحرب في اوكرانيا، وخصوصا على الأمن الغذائي في بعض دول افريقيا والشرق الأوسط. وكانت كل هذه الملفات مناسبة ليتبادل الرئيسان الرؤى والتحليلات وتأكيد توافق وجهات النظر حول المواضيع الأساسية.

وفي الشق الاقتصادي، لوحظ ان اعلانات الاتفاقيات والعقود كانت أقل أهمية مما تخلّل زيارة الرئيس ماكرون الى الامارات في ديسمبر ٢٠٢١، لكن زيارة الشيخ محمد بن زايد لباريس اثمرت بدورها عددا من الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم التي جاءت تعزّز التعاون القائم بين البلدين. ففي قطاع الطاقة وقّع الطرفان اتفاقية ثنائية تضمن تزويد فرنسا بمحروقات الديزل لتلبية حاجات الأمن الطاقوي. واعلن عن اقامة شراكة طاقوية شاملة من أجل تحديد المشاريع الاستثمارية المشتركة في فرنسا والامارات في مجالات الهيدروجين والطاقات المتجددة او النووي. ووصف مسؤول فرنسي هذه الاتفاقية بانها تسمح، في ظل عدم التيقن الذي يحيط أوضاع الطاقة في الوقت الحالي، بانشاء اطار مستقر وطويل الأمد لهذا التعاون، وتفتح الطريق امام عقود صناعية جديدة ومشاريع استثمارية مستقبليّة مشتركة. وأشار هذا المسؤول أيضا الى امكانية انشاء صندوق ثنائي لتمويل المشاريع الخضراء. ولهذا الغرض تم انشاء مجلس أعمال فرنسي - اماراتي برئاسة كل من رئيس مجموعة توتال باتريك بويانيه ورئيس شركة بترول أبو ظبي (أدنوك) سلطان الجابر.

وكذلك تم توقيع سلسلة مذكرات تفاهم واتفاقيات اطار أبرزها: كتاب نوايا يمنح عائلات العاملين في البعثات الدبلوماسية ووزارة الخارجية حق ممارسة النشاط التجاري. اعلان مشترك حول التعاون بين الامارات وفرنسا في مجال التعليم العالي، توقيع مذكّرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ومجموعة (أفنور)، ومذكرة تفاهم اخرى بين مكتب المبعوث الخاص للامارات لتغيّر المناخ والحكومة الفرنسية في مجال النشاط حول المناخ. خريطة طريق للتعاون بين مجلس التوازن الاقتصادي الاماراتي والادارة العامة للتسليح في وزارة الدفاع الفرنسية، مذكرة تفاهم بين مركز محمد بن راشد للفضاء والمركز الوطني للدراسات الفضائية للتعاون في مجال الاستكشافات القمرية، كتاب نوايا حول نشاطات مراقبة الأرض والرحلات الفضائية المأهولة، مذكّرة تفاهم للتعاون بين معهد باستور ومركز أبو ظبي للصحة العامة، وعقد تأسيسي بين مجموعة (تكنيب) الفرنسية وشركة الانشاءات البترولية الوطنية في ابو ظبي.

جيبوتي منارة البحر الأحمر

مقابلة مع سعادة سفير جيبوتي في فرنسا السيد عايد مسعد يحيى

عميد السلك الدبلوماسي في باريس

" من يمتلك البحر الأحمر يمتلك العالم " عبارة شهيرة أطلقها في القرن الماضي المؤرخ والسياسي الفرنسي غابريال هانوتو. وجيبوتي تعتبر اليوم منارة البحر الأحمر بشواطئها الممتدة على ٣١٤ كيلومترا. تتحكم جيبوتي باحدى الطرق البحرية الرئيسية في العالم حيث تعبر ٢٠ بالمئة من المبادلات البحرية العالمية. وقد أحسنت استغلال موقعها الاستراتيجي فاستضافت على اراضيها قواعد عسكرية فرنسية وأميركية وصينية، ويابانية، الى جانب قوّات من دول أخرى تعمل على محاربة القرصنة.

وتعتبر جيبوتي مرحلة هامة من طرق الحرير، وبوّابة الدخول الى دول افريقيا الشرقية، وهي المنفذ البحري الوحيد لأثيوبيا. وتراهن جيبوتي أيضا على موقعها الجيو اقتصادي الاستراتيجي من خلال تكثيف الاستثمارات من اجل تحديث البلاد وتزويدها بالبنى التحتية الأكثر تطورا وتحويل اقتصادها بما يضعها على طريق النموّ المستدام والشامل.

وفي العام ٢٠١٥ أطلقت جيبوتي " رؤية ٢٠٣٥ "، التي تضمنت خطة تنموية طموحة تهدف الى تأمين مستقبل أفضل لمواطنيها والتصدّي لكل التحدّيات العصرية.

وللحديث عن هذه الخطة والمراحل التي قطعتها "رؤية ٢٠٣٥ " واستراتيجية جيبوتي المستقبلية، التقت النشرة سعادة سفير جيبوتي في فرنسا السيد عايد مسعد يحيى، وتناول اللقاء ايضا العلاقات الفرنسية الجيبوتية وفرص العمل المتاحة في جيبوتي امام الشركات الفرنسية في هذا الفضاء المفتوح على اكثر من ٤٠٠ مليون مستهلك.

النشرة: " من الجيّد ان نعرف الى أين نحن ذاهبون ولكن لا بد لنا أيضا ان نثبت اننا ذاهبون ". هذا ما كتبه رئيس جيبوتي السيد عمر جيله عند تقديمه لخطة التنمية: "رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ ". بعد مرور ١٠ سنوات تقريبا على اطلاق هذه الاستراتيجية هل يمكن القول ان الاستثمارات التي تحققت في اطار هذه الرؤية قد وضعت اقتصاد البلاد على طريق النمو المستدام والشامل؟

السفير يحيى: قال فخامة الرئيس ايضاً "علينا ان نعرف أولا من اين نأتي". فعند استقلالها كانت جيبوتي "صخرة عارية "، وخلال ٤٥ عاما نجحنا في ان نجعل من هذه الصخرة العارية بلدا ذاع صيته خارج حدود جمهورية جيبوتي. والجواب عما تم انجازه في العشرين سنة الماضية بسيط، فمنذ وصول الرئيس عمر جيله الى الرئاسة في عام ١٩٩٩، تغيّر وجه جيبوتي، أولا على مستوى المدينة نفسها التي تغيّرت كلّيا بأبنيتها ومساكنها، ومن ثمّ على مستوى البنى التحتية حيث قمنا بتطوير مرافئنا وبتنا نمتلك سبعة حتى الآن، كما قمنا بتحويل الخط القديم للسكك الحديد الذي يربط أديس ابابا بجيبوتي فبات اليوم يتألف من خطّين كهربائيين في نموذج هو الاول من نوعه في افريقيا.

واستجابة للطلب السكاني المتزايد توجّهنا للاستفادة من مياه البحر، ونحن من الدول القليلة في افريقيا الصحراوية التي لجأت الى تحلية مياه البحر. وفي ما يتعلق بالطاقة كنا نعاني في ١٩٩٩ من انقطاع التيار فأقمنا ربطا كهربائيا مع اثيوبيا. وبعدها قمنا ببناء مزرعة رياح في غوبي. ونحن نعمل حاليا مع الصناعيين الفرنسيين لانتاج الطاقة الشمسية، وسيتم بناء حقلين لهذه الغاية في شمال البلاد. واخيرا، نحن في صدد تطوير الطاقة الجيو حرارية ونأمل ان نبدأ الانتاج في السنوات القادمة، على غرار ما فعلت كينيا وأثيوبيا. وهذه أمثلة قليلة للتأكيد على اننا نسير في الطريق الصحيح.

وحول سؤال ما اذا كانت التنمية شاملة، انت تعرف جيدا ان النمو يتطلب وقتا، وعند الاستقلال كانت جيبوتي تعدّ ما بين ٤٥٠٠٠٠ و٥٠٠٠٠٠ نسمة واليوم يفوق عدد سكانها المليون. في تلك المرحلة كانت لدينا ثانوية واحدة واليوم عندنا اكثر من ٤٠ مدرسة ثانوية. كان البلد يعد بضعة أطباء وعددهم بات اليوم بالآلاف الى جانب عدد مماثل من الجامعيين. وكل هذا لا يحصل مجانا بل هو ثمرة نمو وإعادة توزيع عادلة للثروة استجابة لتطلّعات الجيبوتيين وتحديدا في قطاعات التعليم والصحة والاسكان. هذه ثمار النمو الذي كان يقارب سنويا ٧٪ خلال السنوات العشر الماضية وهو اليوم بمعدل ٣,٥٪ بسبب الاختلالات التي شهدها العالم.

في اطار "رؤية ٢٠٣٥" إستثمرت جيبوتي كثيرا لتحديث البلد وتزويده بالبنى التحتية الاكثر تطورا، ولكن ماذا عن القطاعات التقليدية الأخرى مثل الصيد البحري والسياحة والزراعة؟

ان جيبوتي هي بلد سياحي، لكن هذا البلد الصغير يخشى السياحة الجماهيرية ويسعى الى تطوير منشآته السياحية ضمن احترام الطبيعة وحمايتها. في فئة الفنادق الفخمة كان لدينا فندق واحد هو فندق شيراتون، اما اليوم فقد تعددت الفناق الفخمة امثال بالاس كيمنسكي والفنادق بثلاثة نجوم وقريبا ستفتتح مجموعة - أكور - فندقين جديدين من الفئة نفسها، ولدينا أيضاً عدد من الفنادق من الفئات الجيّدة ونعمل على تطوير سياحة تحترم الطبيعة والبيئة، ونحن نرفض السياحة الجماهيرية.

في مجال الزراعة، كان همنا الأكبر توفير المياه. والآن وجدنا الوسيلة لتلبية حاجتنا من المياه ونحن في صدد تطوير هذا القطاع. وكذلك لدينا زراعة خضروات تتحسّن سنة بعد سنة وهي ستكون قريبا قادرة على تلبية نحو ٥٠٪ من الطلب المحلّي.

وفي ما يتعلق بالصيد البحري فان شواطىء جيبوتي ليست شاسعة وهي تمتد على ٣١٤ كيلومترا فقط ونحن نفضل الحفاظ على الصيد البحري التقليدي وتطويره بدلا من اعتماد الصيد الصناعي لأننا حريصون على حماية أعماق البحر. ومن هذا المنطلق تمنح الحكومة المساعدات والضمانات للصيّادين وخصوصا لشراء المراكب وتقدّم دعما لاسعار المحروقات. وابتداء من شهر نوفمبر وحتى شهر مارس تكون شواطىء جيبوتي من بين الاماكن النادرة في العالم حيث يمكنك السباحة مع الحيتان، ونحن حريصون على تحصين هذا المكان، ولهذا السبب نشجّع الصيد البحري التقليدي.

كيف انعكست الاستثمارات التي تحققت في اطار استراتيجية " رؤية ٢٠٣٥ " على مستوى البطالة في جيبوتي؟

بالفعل، تشكل البطالة شوكة في خاصرتنا، ونحن نسعى الى حلّ هذه المشكلة والحدّ منها وتحديدا بطالة الشباب. نحن بلد قد اكتسب ردود فعل الادارة الفرنسية لجهة الميل الى الوظائف الحكومية بدلا من التوجه نحو القطاع الخاص او أخذ المبادرة لخلق اعمال خاصة. ولمعالجة هذه الظاهرة اتخذنا عددا من الاصلاحات من اجل دفع الشباب نحو العمل التطوّعي من خلال انشاء صندوق ضمان الاستثمار. وتولي الحكومة اهتماما خاصا بمعالجة مسألة البطالة لكنها لا تستطيع لوحدها حلّ هذه المشكلة. ورغم ذلك تظل تبدي اهتماما بالقطاعات المختلفة التي تشهد تطورا وخصوصا في المناطق الحرّة، وتحرص على توفير الدعم لها لتكون مصادر حقيقية لفرص العمل.

رؤية ٢٠٣٥ تعتمد بشكل خاص على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية. ما هي الاجراءات التي وضعتها الحكومة لكي يساهم القطاع الخاص في النمو والتنمية ؟

في جيبوتي، كان لكل مجموعة اقتصادية كبرى، مثل اتصالات جيبوتي، وكهرباء جيبوتي والمؤسسات الحكومية الاخرى، صندوق خاص يتيح لها الاستثمار لتنمية نشاطاتها وتحسين أدائها. أما اليوم فعندنا صندوق سيادي يجمع بين كل الأرباح، وهو يقوم بدعم انشاء الشركات ويعمل على خلق فرص العمل. وكذلك لدينا قانون استثمار جذاب جدا، يمنح تسهيلات هامة للمستثمرين الأجانب، خصوصا لجهة الاعفاءات من الضرائب والرسوم في السنوات الخمس الأولى الى جانب تسهيلات اخرى. وكل هذا أتاح لشركات أجنبية من جنسيات مختلفة، تركيّة، سعوديّة، وغيرها للعمل من جيبوتي.

وبفضل هذه الديناميكية الجديدة بدأت بعض الشركات الفرنسية بالعودة الى جيبوتي. من المؤسف ان الفرنسيين كانو قد فقدوا طعم المغامرة، ولكن الأمور بدأت تتبدّل منذ وصول الرئيس ماكرون الى الرئاسة. ولكن علينا ان نكون واقعيين، فالدول الاوروبية تواجه اليوم، في كل افريقيا منافسة من الشركات غير الاوروبية. وعليه يجب ان تتميز الشركات بالتنافسية وتتوقّف عن التفكير بالحصة السوقية بل التفكير باستثمارات رابح - رابح وعلى المدى الطويل.ان سوق جيبوتي هو بوّابة دخول الى دول اخرى وتحديدا أثيوبيا والسودان وغيرهما. والسنوات الأولى قد تكون صعبة على الصناعيين والشركات الصغيرة والمتوسطة، لكن من الممكن ان تظهر عوائد الاستثمارات بسرعة كبيرة.

هل تعتقدون انه من واجب فرنسا ان تدفع شركاتها للاستثمار في جيبوتي، أم ان على جيبوتي ان تحفّز الشركات على الاستثمار فيها؟

في كل زياراته الى فرنسا، يقوم رئيس البلاد بدعوة الشركات الفرنسية الى العودة مجددا الى جيبوتي. فبين فرنسا وجيبوتي تاريخ مشترك طويل، وهما يتشاركان اللغة ذاتها، والشركات الفرنسية هي دوما محل ترحيب في جيبوتي، ولكن من المؤسف انها فقدت روح المغامرة، وليس في الأمر حيلة. ان الشركات الايطالية والاماراتية والتركية وغيرها جاءت لتملأ الفراغ الذي تركته الشركات الفرنسية. فالبنك الشعبي الفرنسي (بريد) هو المصرف الفرنسي الوحيد في جيبوتي وقد وجد هناك مكانا جيدا له.

الصين تستثمر بكثافة في جيبوتي، وهي غالبا ما تحوّل جزءا من استثماراتها الى قروض. واستنادا الى صندوق النقد الدولي يتوقع أن تصل خدمة الدين في جيبوتي هذا العام الى ٥ بالمئة من الناتج. الا تعتقدون ان ذلك قد يؤثر على استقلال البلد؟

هناك استثماران فقط استوجبا قروضا صينية : الأول يتعلق بانتاج المياه والثاني ببناء خط سكة الحديد بين أديس ابابا وجيبوتي. خط سكة الحديد هو نشاط اقتصادي من شانه أن يدرّ الأرباح وبالتالي فانه قادر بذاته على تسديد الاستثمارات التي انفقت لبنائه. اما الاستثمار الآخر فهو أساسي لكونه يتعلّق بمادة نادرة هي المياه. فمنذ استقلال جيبوتي وحتى اليوم كنا نكافح يوميا للحصول على الماء وبفضل الاستثمارات الصينية ذهبنا لنجلب الماء من أثيوبيا من أجل الماشية والزراعة والسكان. واول تجميع لمياه الأمطار في جيبوتي تم تدشينه قبل ٤ سنوات مع العلم ان الوجود الفرنسي في جيبوتي قد دام ١٥٠ عاما.

أذن الاستثمارات الصينية في جيبوتي لا تؤثر على استقلال البلد؟

وهل تثير استثمارات بعض دول الخليج في فرنسا مخاوف فرنسا ؟! لا. ان القروض الصينية في بعض المشاريع في جيبوتي لا تشكّل الأغلبية. وهذه القروض سيتم تسديدها، كما فعلنا عندما قمنا ببناء ميناء الحاويات مع أصدقائنا الاماراتيين. لقد سدّدنا القروض وبات الميناء ملكا لجيبوتي. هل تعرف بلدا واحدا قد نفّذ خطط تنميته بدون قروض ؟! اول بلد مدين في العالم هو الولايات المتحدة الأميركية. ونحن نعرف بالضبط ما هو جيّد لجيبوتي ولا نفعل ابدا ما يمكنه ان يضرّ يوما بسيادتنا الوطنية. وهذه المخاوف التي تتردد هنا وهناك ليست في الواقع سوى ضغوط من أجل اعادة احتلال المكان الذي قد يصبح شاغرا بفعل ذلك.

في مقابلة له مع مجلة (جون أفريك) في نوفمبر عام ٢٠٢٠، دعا الرئيس عمر جيله فرنسا الى ان تعي "ان أهمية جيبوتي ليست فقط جيواستراتيجية بل هي ايضا جيو اقتصادية". ما هو تقويمكم للعلاقات الحالية بين فرنسا وجيبوتي؟

اي بلد في القرن الافريقي لم يعرف الحروب؟ انه جيبوتي. اذن، الجيواستراتيجية تلعب دورها جيدا. ووجود قوّات مسلّحة في جيبوتي يجعل البلد أكثر امانا. لكن لا بد أيضا من النظر الى الموقع الجيو اقتصادي لجيبوتي. وعلى فرنسا ان تتساءل عما اذا لم تفوّت فرصا في جيبوتي فتصحّح المسار. وبالفعل، ان الامور تطوّرت ايجابا مع الرئيس ماكرون، وخلال زيارته لجيبوتي تسنى له ان يتحقّق بنفسه ما آلت اليه - الصخرة العارية -. لقد قامت جيبوتي باصلاحات لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة المستثمرين الفرنسيين. والسفير الفرنسي في جيبوتي أنشا مجموعة عمل لتشجيع المستثمرين الفرنسيين على الاستقرار فيها.

لكننا نستمر في الاعتقاد ان عملية تحفيز الشركات الفرنسية يجب ان تبدأ في الواقع من فرنسا. وسفارتنا هنا في باريس تبذل كل طاقاتها في هذا الاتجاه وهي عضو نشط في الغرفة التجارية العربية الفرنسية التي تأخذ على عاتقها مهمة تطوير المبادلات بين فرنسا والدول العربية وتحديدا جيبوتي. وغالبا ما نعقد اجتماعات مع منظمة أرباب العمل الفرنسية ونستقبل وفودا من رجال الاعمال الجيبوتيين ونسعى دوما الى الحفاظ على ديناميكية الأعمال.

واليوم لدينا شعور بان الشركات الفرنسية عادت تبدي مجددا اهتماما بجيبوتي ولكن ما زالت هناك خشية ان الشركات الفرنسية قد فقدت طعم المغامرة وهو أمر يؤسفنا. فنحن نتمنى ان تكون الاستثمارات الفرنسية في جيبوتي على مستوى تمنيّات رئيسي البلدين، وندعو المستثمرين الفرنسيين الى استعادة موقعهم. اننا متفائلون لشعورنا بان الامور تسير الى الأمام. لدينا دراسة جديدة لبناء مطار جديد وسيتم تمويل المشروع بقرض من وزارة المال الفرنسية وهذا مثال يثبت بان الأمور تتحرك ولكن لا بد من دفعها باستمرار لكي تتلاقى الارادة السياسية مع الارادة الاقتصادية.

هل يمكن للغرفة التجارية العربية الفرنسية ان تلعب دورا هاما في اعادة تزخيم المبادلات بين فرنسا وجيبوتي؟

لقد سبق للغرفة التجارية العربية الفرنسية ان لعبت هذا الدور في الماضي. وقد قامت الغرفة بتنظيم افطار عمل على شرف رئيس جيبوتي أثناء زيارته لفرنسا في عام ٢٠١٢. وكما ذكرت سابقا، ان سفارتنا هي عضو نشط في الغرفة وانا اشارك شخصيا في عدد من نشاطاتها وهناك تفاهم كامل وكلي بين سفارتنا والغرفة. وقد طلبت من صديقي الرئيس فانسان رينا الذي سبق ان استقبل رئيس غرفة جيبوتي التجارية ان يعيد اطلاق مبادرة لم تتحقق وقتها بسبب جائحة كوفيد ١٩، من أجل مواكبة مجموعة من رؤساء الشركات الفرنسية الى جيبوتي.

اذن، نعم، نحن نعتقد ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية قادرة على لعب هذا الدور الجامع لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في العمل في جيبوتي من اجل الوصول الى سوقها ومنه الى السوق الاقليمي الذي يعدّ ٤٠٠ مليون مستهلك. انها الفرصة التي من خلالها يمكن للغرفة ان تلعب دورا هاما ونحن نشجعها للسير فيها.

مبادرة الرئيس ماكرون للأمن الغذائي في الدول الشرق أوسطية والأفريقية الأكثر هشاشة

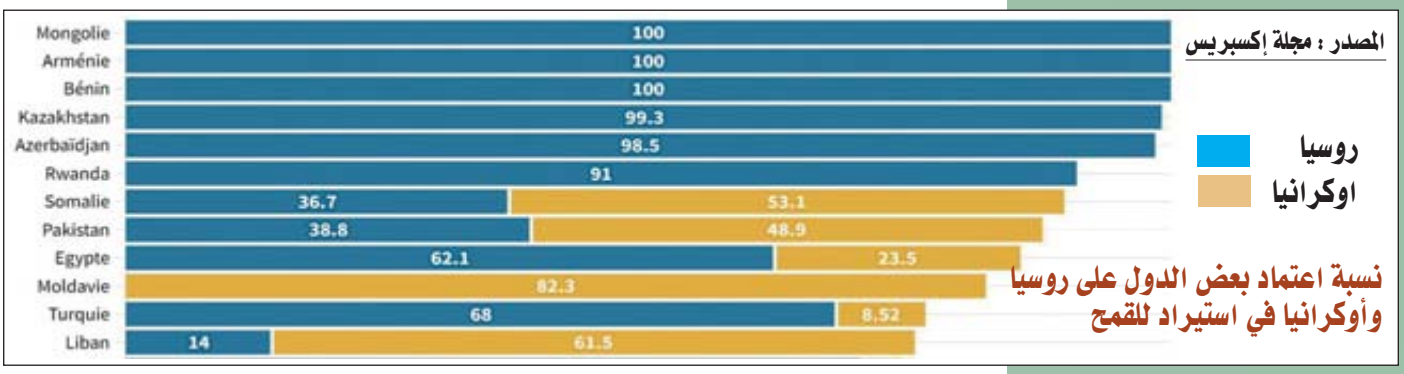

أطلق الرئيس الفرنسي، ايمانويل ماكرون ، يوم الرابع والعشرين من شهر مارس الماضي، بالتعاون مع شركاء فرنسا في الاتحاد الاوروبي، والدول السبع الكبرى والاتحاد الافريقي، مبادرة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة (فارم). وهي مبادرة تهدف الى مواجهة التداعيات الكارثية للحرب الاوكرانية على الأمن الغذائي العالمي، وتحديدا في بعض دول القارة الافريقية والشرق الأوسط ، وتفادي تحويل المنتجات الزراعية الى سلاح حربي يستخدم لأهداف جيوسياسية.

فالغذاء يشكّل منذ قديم الزمان شرطا اساسيا لحياة البشر، وهو عماد الاستقرار في جميع الدول لكونه مسألة حيوية. وقد أثبتت أحداث - الربيع العربي - التي حصلت مؤخرا أهمية الغذاء في حياة الدول. والسؤال المطروح عالميا اليوم يتعلّق بكيفية ضمان الأمن الغذائي لثمانية مليارات انسان يعيشون على هذا الكوكب. وذلك في ظل أجواء زراعية ضاغطة: فالثروات الطبيعية الاساسية تتوزع في شكل غير متساو في العالم، والتغيّر المناخي يزداد حدة، والسلام لا يعمّ كل الدول. وفي موازاة ذلك يختلف الانتاج الزراعي بين منطقة وأخرى وغالبا ما لا يتوفّر بما يكفي في بعض الدول حيث يصطدم النمو الديموغرافي بضعف الثروات المائية وهشاشة المناخ أو الأوضاع السياسية.

وقد جاءت الحرب في اوكرانيا لتفاقم هذه التوترات، ولتضيف بدورها مخاطرعديدة منها: تضخّم أسعار المواد الأوليّة الزراعية والغذائيّة، وانقطاع شبكات التموين من خلال قطع الوصول الى جزء هام من الصادرات الغذائية الاوكرانية، وزيادة تكاليف الانتاج وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، الى جانب إعادة تشكيل المعادلات على المستويات الجيو اقتصادية والمالية واللوجستية. فروسيا وأوكرانيا دولتان عظميان على المستوى الزراعي، وهما تمثّلان أكبر اهراءات العالم إذ تنتجان وحدهما حوالى ٢٥,٤٪ من صادرات القمح العالمية، اضافة الى كونهما أوّل منتجين عالميين لحبوب دوار الشمس تحتكران ٨٠٪ من الانتاج العالمي. وهناك ٧٥٠ مليون نسمة يعيشون في دول ترتبط بما بين ٥٠٪ و٨٠٪ من مشترياتها من القمح بروسيا واوكرانيا، من بينها ١٤ دولة افريقية تعتبر شديدة الهشاشة على هذا المستوى ومعرضة للخطر لأن منتجاتها المحلّية هي الأكثر تأثرا بارتفاع اسعار الأسمدة المستوردة، الى جانب كونها الأعلى مديونيّة في القارة الافريقية.

وفي الشرق الأوسط ، هناد دول عديدة تعتمد على القمح الروسي أو الاوكراني بنسب تصل أحيانا الى ١٠٠٪، وهو حال سوريا (حوالى ١٠٠٪)، ومصر (٨٠٪)، وتركيا (٨٥٪)، وليبيا (٧٥٪)، ولبنان (٦٠٪). وفي العام ٢٠٢٠ استوردت دول الشرق الأوسط ٥٠٪ من صادرات القمح الاوكراني، وليس من الصعب تصوّر المخاطر التي تواجه هذه الدول في حال امتداد أجل الحرب في اوكرانيا لسنوات.

ولمواجهة هذه المخاطر، ولمنع حدوث أزمة غذائية فادحة، سارعت فرنسا الى اطلاق مبادرة ضمان الأمن الغذائي والزراعي لهذه الدول، بدعم من منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتقوم المبادرة الفرنسية على ثلاثة أركان: الركن التجاري وركن التضامن وركن تنمية الانتاج الزراعي في هذه الدول المعنيّة. ويساهم في تحقيق هذه الاركان شركاء اقليميون ودوليّون، وتحديدا على مستوى افريقيا، بهدف الاستجابة للحاجات المحلية.

الركن التجاري في هذه المبادرة يقوم على تخفيف الضغوط والتوترات عن الأسواق الزراعية. وهو يلحظ خطة طوارىء لتحرير المخزونات الاحتياطية عند اندلاع ازمة، من اجل تفادي انقطاع المواد الاساسية وضبط حالات ارتفاع الاسعار. وهو يدعو الى تعهّد متعدّد الاطراف بعدم فرض قيود على صادرات المواد الزراعية الأوليّة كما يلحظ متابعة الشفافية لمكافحة عراقيل تجارة المنتجات الزراعية وضبط اسعارها في الأسواق.

الركن الثاني، هو ركن التضامن وهو يلحظ البدء منذ صيف ٢٠٢٢ بالاستعداد للتأثيرات الأولية للحرب الاوكرانية، اي لمواجهة تراجع كبير وطويل الأمد لأحجام الصادرات الاوكرانية التي تعتمد عليها العديد من الدول الافريقية والشرق أوسطية وعمليات برنامج الأغذية العالمي. وقد أعلنت فرنسا عن استعدادها للعمل بالتنسيق والتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي من أجل وضع آليّة تضامن من شأنها أن تخفّف من حدّة التداعيات في حال تفاقم الأزمة. وبفضل هذه الآلية يمكن لبرنامج الغذاء العالمي و/أو للدول الأكثر هشاشة أن تتزوّد بالمنتجات باسعار أدنى من أسعار السوق.

أما الركن الثالث والأخير فهو يلحظ تنمية وتطوير الانتاج في هذه الدول المعنيّة والمعرّضة أكثر من غيرها، وتسريع الانتقال الى نظم غذائية مستدامة. وفي هذا الاطار أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صاحب الخبرة الكبيرة في هذا المجال، عدة اقتراحات لزيادة الاستثمارات في أنظمة الانتاج المستدام من اجل العمل على تغيير العادات الغذائية بهدف خفض الاعتماد على الاستيراد وتعزيز تكامل الاسواق المحلّية والاقليمية ومكافحة الهدر.

في دراسة أجرتها مجموعة العمل الوزارية الفرنسية التي انشئت بطلب من الخليّة الدبلوماسية التابعة لقصر الاليزيه لوضع اسس تنفيذ مبادرة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة، أكدت المجموعة على ان نجاح المبادرة في الاستجابة للتحديات الاساسية لأمن العالم لا يتحقق الا اذا اظهرت دول الاتحاد الاوروبي وحدة حقيقية وتجاوزت اشكالية الاختلافات. وأشارت مجموعة العمل الى ان المبادرة يجب ان تتجنّب التأثيرعلى تطوير مبادرات أخرى سبق أن أطلقتها فرنسا فيما يخص اشكاليات الزراعة والغذاء. ودعت أيضا الى ان تقوم فرنسا واوروبا بوضع التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في مقدمة أجندتهم الاستراتيجية.

مقابلة مع سعادة سفير ليبيا في فرنسا السيد حامد الحضيري

منذ العام ٢٠١١ تعيش ليبيا في حالة حرب، وهي تسعى الى استعادة درب السلام والاستقرار والخروج من حال التشرذم بين جماعات مسلحة متعددة ووضع حد لتقسيم البلد بين حكومتين تتنازعان السلطة وسط اتهامات متبادلة بقيادة البلاد الى طريق مسدود يمدّد معاناة الشعب. وينتظر جميع الليبيين حصول اتفاق ويريدون جميعهم خروج المقاتلين الأجانب ونهاية الانقسامات وقيام حكومة شرعية تفرض سيطرتها على كامل الأراضي واجراء انتخابات حرة. هذا الأمل يبدو اليوم أقرب من أي وقت مضى. ففي أواخر شهر مايو أكّدت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ان الطرفين باتا قريبين من التوافق، وفي مطلع شهر يوليو أعلن المجلس الرئاسي الليبي عن خطة خروج من الأزمة من أجل ضمان اجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

صحيح ان ليبيا تعيش اليوم أوقاتا صعبة، لكنها ما تزال أبعد من ان تعيش الفوضى العامة. وقد عرف الاقتصاد الليبي نموا كبيرا في العام ٢٠٢١ ويتوقع أن يستمر في الوتيرة نفسها هذا العام وفي العام المقبل. والشركات النفطية الأجنبية، وبشكل خاص مجموعتا ايني الايطالية وتوتال الفرنسية اطلقتا مشاريع جديدة للتنقيب والطاقة الشمسية، وتم الاعلان عن استثمارات أجنبية للمساعدة في اعادة بناء مدينة بنغازي في الشرق ومدينة مصراتة في الغرب التي شهدت مؤخرا تدشين منطقة حرّة كبرى. في هذا الوقت عادت الروح الى الاستثمارات الحكومية التي تنمو رويدا رويدا بهدف توفير آفاق أفضل للمجتمع الليبي.

ومن أجل استعراض سائر الأوضاع الليبية واستشراف الآفاق المستقبلية، التقت النشرة سعادة السفير الليبي في فرنسا السيد حامد الحضيري في لقاء مطوّل عرض فيه أيضا أولويات ليبيا لاستعادة الاستقرار والتنمية والنمو، وتطرّق الى الفرص الاستثمارية المتاحة للشركات الفرنسية ومبادرات السفارة لمساعدة الشركات الفرنسية الراغبة في العودة الى ليبيا.

النشرة : مجلس الأمن الدولي عبّر مؤخرا عن قلقه من المواجهات الأخيرة التي حصلت في طرابلس وهدّدت اتفاق اكتوبر ٢٠٢٠ لوقف النار. كيف يبدو الوضع الأمني في ليبيا اليوم؟

ان الوضع الحالي في ليبيا يعود في شكل اساسي الى التدخلات الأجنبية. فالليبيون يريدون عودة السلام والاستقرار، وهي ارادة الجميع. وهذا ما عكسه الاقبال الكثيف على التسجيل على اللوائح الانتخابية للمشاركة في الانتخابات التي كانت مقررة في شهر ديسمبر ٢٠٢١ لكي ينطلق البلد من جديد. وللأسف، لم يكن ممكنا اجراء هذه الانتخابات في الموعد المحدّد، لكننا ما زلنا نأمل في التوصّل الى توافق يسمح بالعيش في سلام حيث نشعر اننا في بلادنا وفي أمان. للأسف، هناك من له مصلحة بألا يتغيّر الوضع. وكما تعلمون ان الموقع الجغرافي لليبيا يمنحها دور ملتقى طرق، وبالتالي فان استقرارها يظل عنصرا هاما جدا، سواء بالنسبة الى اوروبا او لكل دول المتوسط. ولهذا نجد ان هناك من لا يريد تغيير الاوضاع لغايات خاصة بهم.

كانت فرنسا تقدم دائما دعمها لكل المبادرات الهادفة الى التقريب بين أطراف النزاع، وهي دعت المسؤولين الليبيين الى باريس في ٢٠١٨

واستضافت في نوفمبر ٢٠٢١ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حول ليبيا. ما هو تقويمكم للتحرّك الفرنسي في الملف الليبي؟

لقد اعترف الرئيس ماكرون بنفسه بان ثمة أخطاء ارتكبت في ليبيا، وهذا ما يفسر التزامه الشديد اليوم مساعدة الليبيين على استعادة الاستقرار في بلادهم. ان اتفاقية باريس لشهر نوفمبر ٢٠٢١ تشكّل بلا شك تقدّما هاما وكان من شأن تطبيقها تغيير مسار الامور. ولكن، للاسف، لم يحظ هذا الاتفاق بالدعم اللازم من بعض الاطراف.

ومن هي هذه الأطراف؟

دول كثيرة، ومنها دول اوروبية تريد ان تنسب لنفسها جزءا من النجاح في الملف الليبي، ولهذا السبب لم تدعم اتفاقية باريس. ولكن على الرغم من ذلك نحن نستمرّ في القول إن على فرنسا ان تلعب دورا هاما جدا في الملفّ الليبي وذلك لعدة أسباب ملموسة، منها ان ليبيا هي بلد متوسطي وتملك علاقات قوية مع كل البلدان التي تحيط بها، وأيضا لان لفرنسا واجبا أخلاقيا تجاه ليبيا. لذلك على فرنسا ان تساعد ليبيا على استعادة استقرارها ووحدتها ووحدة اراضيها.

هل تعتقدون ان الحاجة الحالية للبحث عن مصادر جديدة للتزوّد بالنفط، خصوصا لدى بعض الدول الاوروبية، من شأنها ان تسرّع روزنامة الملف الليبي؟

بالتأكيد. ان الموقع الجغرافي لليبيا يسمح لها بتزويد اوروبا بالمحروقات بسهولة. واذا ما استعادت ليبيا استقرارها بسرعة، فان اوروبا ودولا اخرى في العالم يمكن ان تستفيد من النفط الليبي. وفي الوقت نفسه تستفيد ليبيا من عائدات النفط من اجل التطوّر والتحديث ومنح فرص استثمارية للعديد من الشركات الفرنسية. ولكل هذا يجب أولا دعم الليبيين لاستعادة استقرار بلادهم في اسرع وقت ممكن بدون التدخّل في شؤونهم الداخلية، وهو ما لا يحصل اليوم للأسف الشديد.

ما زال الاقتصاد الليبي يعتمد بقوة على قطاع المحروقات. سنة ٢٠٢٠ تميّزت بالأزمة الصحية وتراجع الأسعار واقفال بعض موانىء التصدير، لكن سنة ٢٠٢١ شهدت قفزة كبيرة أدت الى نقل الحساب الجاري من عجز بقيمة ٢,٣٥ مليار دولار في ٢٠٢٠ الى فائض بقيمة ٥,٢٥ مليار دولار.

ما هي رؤيتكم لآفاق الاقتصاد في ليبيا؟

لا شك في ان الاقتصاد الليبي شهد تطورا كبيرا في العام ٢٠٢١ على الرغم من الصدمات المختلفة التي واجهها. وقد ساهم ارتفاع اسعار النفط الخام في زيادة احتياطي العملات الأجنبية وأتاح زيادة الاستثمار من اجل توفير آفاق أفضل للمواطنين. وآفاق السنوات المقبلة تبشّر خيرا، لان ليبيا تملك الوسائل لدعم اقتصادها وتطورها. والواقع ان ليبيا تمتلك احتياطيات نفطية مهمة يتوجب استغلالها اليوم اكثر من اي وقت مضى لكون اوروبا تتوجه نحو الدول الافريقية للتزوّد بالنفط. والمعروف ان ليبيا تمتلك ايضا اصولا مجمّدة بقرار من مجلس الامن الدولي ويمكنها ان تطالب بتحريرها. وكل هذا يؤكد ان آفاق الاقتصاد الليبي واعدة لان البلد يزخر بالثروات غير المستغلّة ويمتلك من الاحتياطيات ما يكفي لدعم نموه. ان عودة الاستقرار ستفتح آفاقا جديدة في سبيل اقتصاد مزدهر وديناميكي يعود بالفائدة على الجميع.

ما هي المجالات الأكثر حاجة للاستثمارات في ليبيا؟

منذ ١٠ سنوات لم يتم فعل اي شيء في ليبيا. بل ان الكثير مما كان قد تم تحقيقه قد تعرّض للتدمير. ومن هنا يمكن تصوّر حجم الحاجات الاستثمارية المستعجلة والضرورية في كل المجالات تقريبا. فالبنى التحتية هي قطاع هام جدا وفي طليعتها الطرقات في بلد تبلغ مساحته مرتين ونصف المرة مساحة فرنسا، وهي بنى تعتبر هامة لليبيا اولا ولجميع دول الجوار ثانيا. وهناك ايضا قطاعات الكهرباء والمواصلات والصحة والطاقة، وهي قطاعات هامة لتحديث البلد وتحسين مستوى حياة السكان. وكذلك قطاع المياه الذي يستدعي تدخلا سريعا من أجل تلبية الحاجات الزراعية. فالحرب الاوكرانية التي تسبّبت بنقص في بعض المواد الأساسية تدفعنا الى تطوير الاكتفاء الذاتي او على الأقل تخفيض اعتمادنا على الواردات.

كيف يمكن تحفيز الشركات الفرنسية للعودة الى ليبيا؟

اذكر لقاء لي مع الرئيس بومبيدو طالبته فيه بحثّ الشركات الفرنسية على الاستثمار في ليبيا، اذ ان تلك الشركات كانت في تلك الفترة ايضا تتردد في الاستثمار في ليبيا. وكان جوابه لي واضحا: انها شركات خاصة وتفعل ما تشاء. وانا أقول اليوم ان على الشركات الفرنسية ان تأخذ المبادرة وتتمتع بالارادة الصلبة والقوية، على غرار مثيلاتها الايطالية والألمانية والصينية أو الكورية فتأتي لاستشراف السوق الليبي. ونحن نتمنى حضورها في بلادنا، لكن قرار المجيء يعود لها. صحيح ان الظروف الأمنية ليست مثالية لكن الحياة بذاتها محفوفة بالمخاطر. وفي دنيا الأعمال هناك دوما مخاطر. فهي جزء من الحياة والاعمال. لا احد يمكنه ان يكون على يقين تام بان استثماره مضمون الأرباح. ولكني اعتقد بصدق ان الشركات الفرنسية ستجد في ليبيا فرصا كبيرة جدا للنمو ولتطوير اعمالها وذلك في كل الميادين.

انتم تعتقدون اذن ان الظروف الحالية مؤاتية للاستثمار في ليبيا؟

انا اوافق على ان كل ما يجري تداوله من أخبار وتحديدا لجهة الظروف الأمنية لا يسهّل بالضرورة الأمور. لكن علينا ان نكون متفطّنين لندرك ان ما يجري تناقله ليس صحيحا دائما. وبالتالي يجب الذهاب الى هناك للتأكد من ان ما يقال مبالغ فيه غالبا. هناك مثيرو شغب لكن الأمر لا يزال محدودا وعلى نطاق ضيّق. الليبيون يريدون العيش بسلام وتطوّر بلادهم، وهم

يعرفون ان بلدهم يتمتّع بالوسائل اللازمة. ومن هنا يجب مساعدة الليبيين للتوصل الى التفاهم وليس تأجيج انقساماتهم.. فيمكن للشركات الفرنسية العودة مجددا الى ليبيا وستشعر بالاطمئنان للاستثمار فيها.

ما هي النشاطات التي تقوم بها السفارة الليبية في باريس لتشجيع المستثمرين الفرنسيين؟

ان بناء التبادل يتطلب ارادة فعليّة من الجانبين وتسهيلات متبادلة. ونحن في السفارة نساعد كل شخص يريد الاستثمار في ليبيا من خلال تسهيل منح التأشيرة وتوفير مصادر معلومات هامة وتأمين الاتصالات مع الجهات المعنية. وبكل اسف لاحظت ان رجال الأعمال الليبيين لا يحصلون دائما على التسهيلات نفسها، بالنسبة للتاشيرات مثلا. ان اقامة العلاقات تستدعي اولا تسهيل تنقّل الأطراف الاقتصادية من اجل التمكن من تكثيف المبادلات والتعاون في كل الميادين.

من هم منافسو الشركات الفرنسية في ليبيا؟

انت تعلم ان الدول الاسيوية تتقدم بصمت، والشركات الآسيوية تقدّم عروضا متكاملة بدون ان تضع أية شروط. وللأسف هذا لا يكون، في غالب الأحيان، حال الشركات الأوروبية التي تريد فرض شروطها منذ البداية. اذكر اننا عندما كنا نعمل على انجاز النهر الاصطناعي، وكنت سفيرا في فرنسا يومها، كنا حريصين بأي ثمن على مشاركة مجموعات فرنسية في هذا المشروع. لكن العرض الكوري كان أفضل بكثير! ويبدو لي ان الشركات الفرنسية لم تعد تملك روح المغامرة، وهي تريد الذهاب الى اماكن مضمونة الفوائد. وهذا لم يعد ممكنا اليوم. الأعمال هي الأعمال، ونحن نعيش في عالم متحوّل حيث المنافسة شديدة ولا بدّ من التكيّف مع هذه المعادلة للنجاح .

الا تعتقدون ان هناك ايضا نقصا في توفير المعلومات حول الطاقات الاقتصادية الليبية؟

بالتأكيد، ولكن يجب الاعتراف بان فرنسا لا تتطلع دائما في اتجاه ليبيا. لا يتم الحديث عن ليبيا الا في اطار اثارة مواضيع مثل الهجرة وانعدام الامن. انا اود ان يتم التحدث عن امكانات ليبيا وعن هذه الدولة التي عمرها آلاف السنين، الغنيّة بالثروات الثقافية، وعن كل ما يمكن ان تقدّمه ليبيا للآخرين.

ولكن أليس دور ليبيا ان تقوم بالترويج لنفسها ايضا؟

بالتاكيد، ولكن يجب ان تلقى ليبيا الاهتمام الذي تستحقّه، وصدّقني ان الليبيين يحبّون فرنسا وهم بطبيعتهم ميّالون الى اللغة الفرنسية. وهذا ينبغي أن يسهّل عادة المبادلات والتقارب بين الشعبين والبلدين. ويمكن لليبيا ايضا ان تكون حلقة قويّة وهامة جدا لكل دول الجوار التي تبدي بدورها اهتماما كبيرا بفرنسا.

ما هي التظاهرات الاقتصادية الكبرى المنتظرة في ليبيا؟

الواقع ان التظاهرات الاقتصادية لم تتوقف يوما في ليبيا. وعلى أصدقائنا الفرنسيين ان يعرفوا ذلك، اللهم اذا ما فتحت السفارة الفرنسية في طرابلس. رسميا، لقد اعلن عن افتتاحها في العام الماضي. لكن حضور سفارة ما لا يقتصر على مبانيها، بل على نشاطاتها والديناميكية التي يمكن ان تولّدها. وتنمية المبادلات تفرض تحفيز الأطراف المعنية ودعمها ومساندتها ووضعها في الصورة وتسهيل أسفارها، فهذه هي الجوانب الهامة التي تحفّز المبادلات.

وماذا عن التعاون الثقافي بين فرنسا وليبيا؟

التعاون بين بلدينا في المجال الثقافي ممتاز جدا، وقد وقّعنا في العام الماضي على اتفاقية لتشجيع اللغة الفرنسية في المدارس، ولكن لاسباب متعددة لم نتمكن من وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ. ولدينا أيضا لجنة فرنسية ليبية مشتركة للتنقيب عن الآثار وهي لم توقف عملها أبدا. وقبل أيام عقدنا اجتماعا للنظر في كيفية مكافحة تهريب القطع الأثريّة وخلال هذا اللقاء تقدّمنا بطلب لاستعادة بعض التحف الأثرية التي سرقها المهرّبون. وبعثة الآثار هذه تلعب دورا هاما ونشاطها لم يتوقّف منذ الستينيات.

كيف يمكن للغرفة التجارية العربية الفرنسية العمل لمساعدتكم في التقريب بين المصالح الفرنسية والليبية؟

انني سعيد جدا باعادة انتخاب الرئيس رينا، فالغرفة التجارية العربية الفرنسية تلعب دورا مهما جدا. ونحن، الليبيين، كنا نقف دوما الى جانبها حتى في ظل وجود غرفة تجارية فرنسية ليبية. فالغرفة التجارية العربية الفرنسية قادرة على دفع الشركات الى ادراك أفضل لما يجري في كل بلد. من الضروري تشجيع الحوار والتبادل لأنه عنصر حاسم لفهم الحاجات والفرص. والغرفة التجارية العربية الفرنسية هي لبنة هامة في العلاقات الفرنسية العربية. والرئيس رينا، بخبرته الطويلة، يبدأ ولاية جديدة مرشّحة لتكون مكللّة بالنجاح. وعلينا دعم الغرفة لكي تكون ليبيا واحدة من هذه النجاحات التي ستحققها.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

آفاق النمو في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

عند اندلاع الحرب بين روسيا واوكرانيا كانت دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تعيش ظروفا صعبة. فهي، منذ بداية العام، كانت تجد صعوبة في تعويض خسائر النمو وفرص العمل التي تسببت بها جائحة كوفيد ١٩. لكن انعكاسات هذه الحرب جاءت متفاوتة بين بلد وآخر في المنطقة، اذ انها زادت من أرباح الدول المصدّرة للنفط بفعل ارتفاع الأسعار فيما تسببت بصدمة مزدوجة للدول المستوردة للنفط بفعل ارتفاع اسعار النفط اضافة الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية.

في الدول المصدّرة للنفط، ساهم ارتفاع اسعار المحروقات وزيادة الانتاج في تثبيت الانتعاش القوي على الرغم من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، وأعباء القروض. أما في الدول المستوردة للنفط فقد اصطدم التحسن الاقتصادي الهش بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والطاقة وزيادة تكاليف القروض وضعف الطلب الخارجي.

في ظل هذه الأجواء، استبق التقرير الأخير للبنك الدولي نموا لاقتصادات دول المنطقة بمتوسط ٥,٣ ٪ في عام ٢٠٢٢ وهي أسرع وتيرة نمو تعرفها المنطقة منذ عشر سنوات. لكن هذه التوقعات الاجمالية تخفي تفاوتا في النمو بين بلد وآخر ومنحى انخفاضيا وتباطؤا مفاجئا ينتظر كل المنطقة في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ . ويبدو ان قفزة النموّ الحالية تعود بشكل رئيسي الى النمو الكبير في الدول النفطيّة بفعل ارتفاع العائدات وتراجع المفاعيل السلبية لجائحة كوفيد ١٩. وعلى ضوء ذلك يتوقّع البنك الدولي ان تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل ٥,٩٪ في ٢٠٢٢. ففي المملكة العربية السعودية يتوقع ان يقود الارتفاع الكبير في الانتاج النفطي والانتعاش القوي للقطاع غير النفطي الى أعلى معدل نموّ منذ ١٠ سنوات فيسجّل ٧٪ في ٢٠٢٢ قبل ان ينخفض الى ٣,٨٪ في ٢٠٢٣. وكذلك ستستفيد الامارات العربية المتحدة من ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير، أما

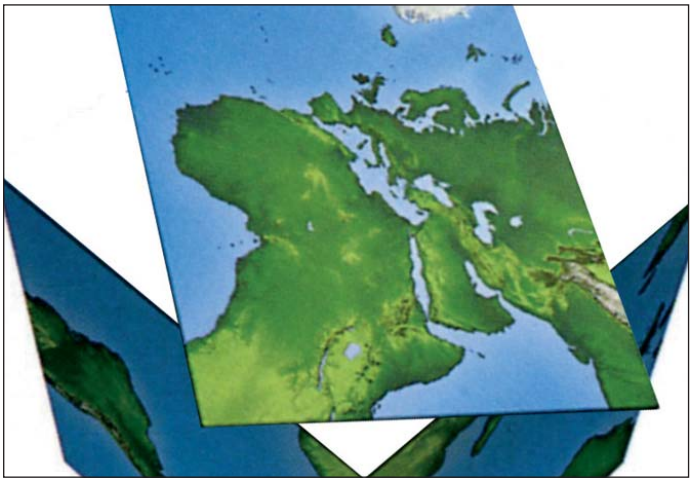

في المدى المتوسط فستساهم في عملية النمو الاصلاحات الهادفة الى تعزيز الاسواق المالية وزيادة المرونة في سوق العمل وتسريع الابتكار التكنولوجي. وفي العراق ينتظر ان يرتفع الناتج ٨,٨٪ في ٢٠٢٢ بفضل قفزة القطاع النفطي والتخلّي التدريجي عن تحديد سقف الانتاج من قبل (اوبك +). وفي مصر، يدفع تحسن النشاط الاقتصادي بوتيرة أسرع من المتوقّع في النصف الأول الى توقّع نمو بمعدّل ٦,١٪ في ٢٠٢١ - ٢٠٢٢، قبل ان ينخفض الى ٤,٨٪ في ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣. وفي المغرب يتوقع البنك الدولي تباطؤ النمو الى ١,١٪ في ٢٠٢٢ بفعل تأثيرات الجفاف والحرب في اوكرانيا وذلك على الرغم من انتعاش ملحوظ لقطاع الخدمات. أما لبنان فسيشهد سنة اضافية من التراجع حيث يتوقع ان ينكمش الناتج الفعلي، للعام الرابع على التوالي، متسبّبا بانخفاض اضافي للدخل الفردي. وفي تونس يشير البنك الدولي الى نمو متواضع لا ينسجم مع امكانيات البلد وذلك بشكل خاص بسبب ارتفاع مستوى البطالة.

إرتفاع حجم التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا

أظهرت بيانات الجمارك الفرنسية ان المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر قد ارتفعت في الربع الأول من ٢٠٢٢ بنسبة ١٧,١٪ لتبلغ ٢,١ مليار يورو. ويعود هذا الارتفاع بشكل خاص الى زيادة حجم المشتريات الفرنسية من الجزائر الى ١,٣ مليار يورو، اي بزيادة ٦٢+٪ مقارنة بالربع الأول من ٢٠٢١. وتمثّل المحروقات ٨٨٪ من الواردات الفرنسية من الجزائر، وفي الربع الأول من هذا العام ارتفعت مشتريات فرنسا من النفط الجزائري ٤٦٪ فبلغت ٥٠٧ مليون يورو فيما زادت واردات الغاز الجزائري ١٦٨٪ مسجّلة ٤٨٢ مليون يورو. وفي المقابل تراجعت واردات فرنسا من السلع النفطية المكرّرة الجزائرية بنسبة ٢١٪ لتبلغ ١٨٨ مليون يورو.

أما الصادرات الفرنسية الى الجزائر، فقد تراجعت ١٩٪ مقارنة بالربع الأول من ٢٠٢١ فبلغت ٨٠٧ ملايين يورو. وشمل هذا التراجع معظم المجالات إذ انخفضت صادرات المنتجات الزراعية ٥٨-٪ الى ٨٧ مليون يورو، وتراجعت صادرات التجهيزات الميكانيكية ٢٦-٪ (١٧٤ مليون يورو)، ومعدّات النقل ٩-٪ (١٧٠ مليون يورو). وفي موازاة ذلك ارتفعت صادرات السلع الكيميائية ٦٤+٪ (٤٥ مليون يورو)، والبلاستيك ٢٩+٪ (٣١ مليون يورو). وبنتيجة هذا التفاوت في التبادلات خلال الربع الأول، انتقل الميزان التجاري الفرنسي مع الجزائر من فائض فرنسي بحجم ١٥٦ مليون يورو في الربع الأول من ٢٠٢١ الى عجز بحجم ٥١٩ مليون يورو في الربع الأول من ٢٠٢٢.

اتفاقية غاز بين سوناطراك وإنجي

وقّعت مؤسسة المحروقات الجزائرية (سوناطراك) مع مجموعة (انجي) الفرنسية اتفاقية في مطلع شهر يوليو تتعلق ببيع الغاز الطبيعي الجزائري الى مجموعة الطاقة الفرنسية ونقله عبر انبوب (ميدغاز). وأكّد الطرفان خلال مراسيم توقيع العقد على رغبتهما في توسيع الشراكة بينهما في مجال الغاز الطبيعي المسال، كما تعهّدا العمل معا لخفض البصمة الكربونية والبحث في فرص تعاون جديدة وتحديدا في تطوير الهيدروجين.

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

المملكة العربية السعودية

اصدرت شركة ارامكو اول تقرير لها عن التنمية المستدامة، أكّدت فيه على طموحها تحقيق الحياد الكربوني مشيرة الى انها تهدف الى خفض كثافة الانبعاثات الكربونية بنسبة ١٥٪ بحلول ٢٠٣٥ لتبلغ ٨,٧ كلغ مكافىء من ثاني اوكسيد الكربون لكل برميل نفط مكافىء مقابل كثافة ١٠,٢ كلغ في عام ٢٠١٨. وأضافت المجموعة السعودية انها تتابع هدف خفض الانبعاثات الكربونية في مجمل منشآتها الحصرية بما يزيد عن ٥٠ مليون طن متري من ثاني اوكسيد الكربون سنويا بحلول ٢٠٣٥. وفي موازاة ذلك اعلنت الشركة انها تخطط للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة بهدف توليد ١٢ جيغاواط كهرباء سنويا من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحلول ٢٠٣٥.

وقّعت السعودية مع موانىء دبي العالمية عقدا لبناء أكبر منطقة لوجستية للموانىء في الشرق الأوسط. ويندرج العقد الجديد ضمن استراتيجية المملكة للتموضع في ريادة حركة السفن واللوجستية البحرية. وفي هذا الاطار ستقوم (دي بي ورلد) باستثمار أكثر من ١٣٣ مليون دولار لبناء منصة لوجستية بمساحة تفوق ٢٠٥،٠٠٠ متر مربع بقدرة استيعابية تقدّر بنحو ٢٥٠،٠٠٠ حاوية نمطية، اضافة الى مستودعات على مساحة ١٠٠،٠٠٠ متر مربع.

البحرين

شهد النشاط الاقتصادي في البحرين تحسنا في الربع الأول من العام ٢٠٢٢ بلغ ٥,٥٪ بدعم من القطاع غير النفطي الذي ارتفع ٧,٨٪. وقد سجّل قطاع الفنادق والمطاعم أعلى معدل انتعاش (٢٦,٦٪)، بفضل ارتفاع عدد زوّار المملكة الى ١,٩ مليون شخص في هذه الفترة، بزيادة ٦٧٠٪. اما قطاع المحروقات الذي يمثّل ١٦٪ من الناتج فقد تراجع ٤,٧٪ بمعدل سنوي، بعد ارتفاعه ٢,٢٪ في ٢٠٢١، وذلك بسبب اعمال الصيانة الموسمية في حقل ابو سعفة . وتتوقع الحكومة ارتفاع الناتج ٤,١٪ في العام ٢٠٢٢ على قاعدة احتساب ١٠٥ دولار للبرميل.

الكويت

بدأ البنك المركزي الكويتي منذ الثالث من يوليو بالزام المصارف تزويده بكامل البيانات الخاصة بالتحويلات المالية داخل البلاد وخارجها وكذلك الودائع النقدية في المصارف المحلية التي تزيد عن ٩٧٧٧ دولارا. ويندرج هذا القرار في اطار مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب. وفي هذا الاطار كانت الكويت قد انشأت خليّة استخبارات مالية في العام ٢٠١٣ لكن صلاحياتها كانت محدودة مما استدعى صدور القرار الأخير للبنك المركزي.

ستطلق شركة النفط الكويتية مشروع انبوب غاز بطول ١٤٥ كيلومتر في شمال البلاد قبل نهاية السنة، يمتد من حقول الغاز في الشمال حتى مصفاة الأحمدي بهدف استخدامه لغايات تصديرية. وكانت مؤسسة النفط الكويتية قد اوكلت تنفيذ المشروع في العام ٢٠١٩ الى شركة النفط والغاز الهندية (لارسن وتوبرو) بقيمة ٤٥٠ مليون دولار ومارست شركة تكنيب الفرنسية دورا استشاريا في المشروع.

منذ الخامس عشر من شهر يونيو بدأت الخطوط الجوية الكويتية اول رحلاتها النظامية الى مدينة نيس الفرنسية بواقع رحلتين في الاسبوع. وتعتبر هذه المدينة وجهة مفضلة للسياح الكويتيين وهي اول مدينة فرنسية خارج العاصمة باريس تستقبل رحلات جوية من الكويت. وياتي افتتاح هذا الخط بعدما قامت الخطوط الكويتية بتنظيم ١٧ رحلة جديدة في اتجاه مدن سياحية يقصدها الكويتيون في اوروبا والمغرب العربي وجنوب شرق آسيا.

سلطنة عمان

ارتفعت صادرات النفط العمانية بنسبة ١٦,٣٪ في الاشهر الخمسة الاولى من العام ٢٠٢٢ وبلغت ١٣٥,٨ مليون برميل، اي بمتوسط ١,٠٤ مليون برميل يوميا. وقد بلغ متوسط سعر البرميل في تلك الفترة ٨٠ دولارا، مقابل ٥٤,٨ دولارا في الفترة نفسها من العام الماضي.

قطر

وافق مجلس الوزراء القطري على قرار يجيز رفع مستوى مشاركة المستثمرين غير القطريين في رأسمال بعض المصارف والشركات المدرجة في بورصة الدوحة. وتبعا لاحكام هذا القرار بات في امكان مستثمر غير قطري تملّك نسبة تصل الى ١٠٠٪ من أسهم شركات مثل : مصرف قطر الاسلامي الدولي، بنك الدوحة، شركة الرعاية الصحية، شركة ناقلات الغاز، وشركة وقود النفطية.

اشارت بيانات هيئة التخطيط والاحصاءات ان الميزان التجاري القطري سجّل فائضا بقيمة ٤٠ مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من ٢٠٢٢، اي بزيادة سنوية بنسبة ١٠٩٪ . وقد ارتفعت الصادرات القطرية ٧٦٪ في هذه الفترة (٥٣ مليار دولار) بفضل الارتفاع الكبير في صادرات المحروقات (٨٢٪ و٤٥,٦ مليار دولار). في هذا الوقت ارتفعت واردات قطر ١٧٪ فبلغت ١٣ مليار دولار.

سجّلت عمليات الخطوط الجوّية القطرية للسنة الماليّة ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ رقما قياسيا بلغ ١٤,٧ مليار دولار أدى الى أرباح صافية بقيمة ١,٥ مليار دولار، بزيادة ٨٧٪ مقارنة بالسنة الماليّة السابقة . وفي مجال الشحن الجوي شهدت عمليات الطيران القطري نموا بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالفترة السابقة فبلغت ٦,٣ مليار دولار. ولفتت الشركة الى انها اجرت حتى الآن طلبيات لشراء ٢٥٠ طائرة بقيمة ٧٢ مليار دولار.

الغرفة التجارية
العربية الفرنسية

أخبار اقتصادية... أخبار اقتصادية...

المغرب

وقعت مجموعتا رينو ومناجم اتفاقية لتزويد مجموعة السيارات بسولفات الكوبالت التي تستخدم في انتاج بطاريات السيارات الكهربائية. وبموجب العقد ستبيع مجموعة المناجم المغربية ٥٠٠٠ طن من سولفات الكوبالت سنويا وذلك على مدى ٧ سنوات ابتداء من العام ٢٠٢٥. ويدخل هذا الاتفاق في اطار استراتيجية المغرب لتعزيز موقعه في مجال صناعة السيارات.

حلّ ميناء طنجة ميد في المرتبة السادسة من بين ٣٧٠ ميناء استناداً الى ترتيب المؤشر العالمي لأداء موانىء الحاويات لعام ٢٠٢١. ويعدّ هذا المؤشر البنك الدولي بالتعاون مع (غلوبال ماركت انتليجنس)، وهو يتيح مقارنة أداء منشآت المرافىء في العالم استناداً الى معايير مختلفة مثل عدد الساعات التي تمضيها الباخرة في المرفأ أو المدّة الزمنية التي تستدعيها عمليات التفريغ والتحميل...

كشفت دراسة جديدة لمركز الابحاث التجاري ان دين الخزينة المغربية يمكن ان يتجاوز عتبة ٨٠٪ من الناتج في ٢٠٢٢، مقابل ٧٦٪ في ٢٠٢١. وأضافت ان الظروف المناخية غير المؤاتية وتداعيات النزاع الاوكراني الروسي دفعت الى اعادة النظر بتوقّعات النمو في عام ٢٠٢٢ وخفضها، وهو ما انعكس بالتالي ارتفاعا في مستوى الدين الذي قد يصل الى دين داخلي بنسبة ٦١,٤٪ من الناتج، ودين خارجي بنسبة ١٩,٢٪. أما عجز الموازنة فينتظر ان يكون عند ٥,٩٪ مقابل ٦٪ في ٢٠٢١.

لبنان

اعلن وزير الطاقة اللبناني وليد فيّاض ان المهلة الأخيرة لتقديم عروض المرحلة الثانية من تراخيص الأوفشور قد تم تمديدها الى ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢. وقد سبق ان تأجّل فيها استدراج العروض مرّة بطلب من شركات النفط والغاز الدولية وأخرى بسبب جائحة كوفيد ١٩. ومن شان التأجيل الأخير المعلن عنه ان يسنح لشركات اخرى لا تعمل حاليا في المياه اللبنانية المشاركة في المناقصات. وحتى الان لم يرخّص لبنان الا لبلوكين من أصل ١٠ بلوكات في مياهه الاقليمية وهما البلوك ٤ والبلوك ٩ اللذين حصل على حقوق التنقيب فيهما تحالف دولي تقوده مجموعة توتال ويضم ايني الايطالية ونوفاتيك الروسية.

مصر

وقّعت كل من الامارات ومصر والاردن اتفاقية تعاون صناعي تهدف الى تسهيل الاستثمارات الصناعية بينها. وتلحظ الاتفاقية تنفيذ ٢٧ مشروعا مشتركا، ١٠ منها تتحقق في المدى القريب و١٧ في المدى الأبعد، وتركّز هذه الشراكة على ٣ مسائل ، تتعلق الأولى باشكاليات الأمن الغذائي وصناعة الأدوية وزراعة القمح في مصر والاردن بدعم تكنولوجي اماراتي. والثانية زيادة التنافسية في بعض الصناعات الوطنية والثالثة تتمحور حول وسائل ضمان نموّ طويل الأمد في الصناعات المتوسطة الحجم.

اعلن وزير النفط المصري طارق الملا ان بناء انبوب غاز يربط بين حقل افروديت في قبرص ومنشآت تسييل الغاز المصري في ادكو ودمياط سيبدأ قبل نهاية العام على ان يكون جاهزا للتشغيل بحلول ٢٠٢٥. وتقدّر طاقة حقل افروديت بحوالى ٤,٥ مليار قدم مكعبة وهو بادارة شركات: نيو ميد اينرجي، شيفرون، وشل.

بلغت إيرادات قناة السويس أكثر من ٧ مليارات دولار في العام المالي ٢٢/٢٠٢١ مقابل ٥,٨٤ مليار دولار في العام المالي السابق، بزيادة قدرها ٢٠ بالمئة. ترجع الزيادة في عائدات قناة السويس بشكل ملحوظ إلى زيادة العبور بنسبة ١٥,٧ بالمئة وسجل حمولة تاريخي بلغ ١,٣٢ مليار طن في العام المالي ٢٢/٢٠٢١ مقارنة بـ ١,١٩ مليار طن في العام المالي ٢١/٢٠٢٠.

لاستلام هذه النشرة بالبريد الالكتروني يرجى اكمال هذه القسيمة وإرسالها الى العنوان التالي :

Chambre de Commerce Franco-Arabe
250 bis boulevard Saint Germain 75007 Paris
email: info@ccfranco-arabe.org

السيد ☐ السيدة ☐ الانسة ☐

الشركة :		العنوان :	
الاسم :			
اسم العائلة :		المدينة :	
الوظيفة :		البلد :	
البريد الالكتروني:		رقم الهاتف مع رمز البلد :	

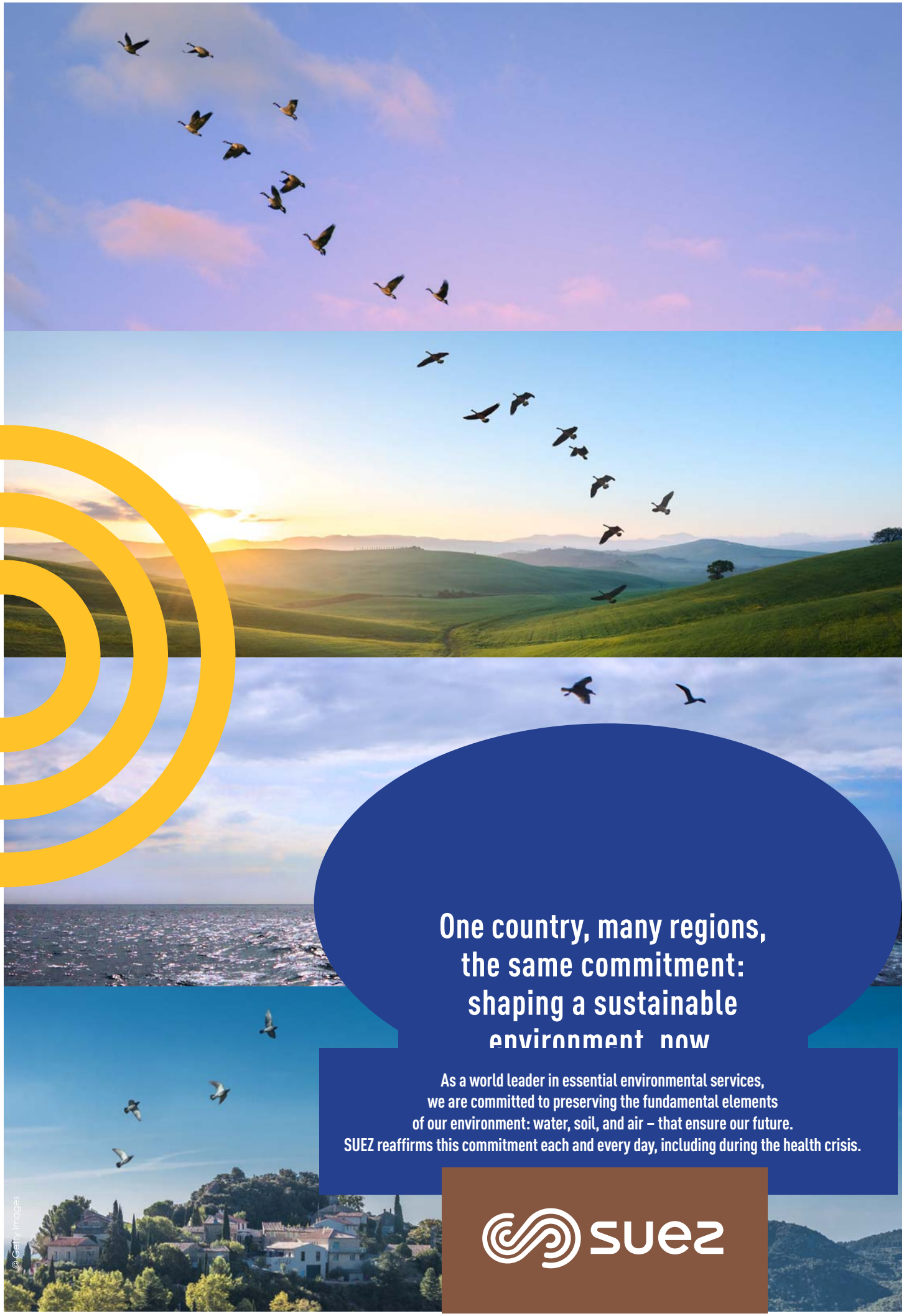
One country, many regions,
the same commitment:
shaping a sustainable
environment, now
As a world leader in essential environmental services,
we are committed to preserving the fundamental elements
of our environment: water, soil, and air – that ensure our future.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.
suez
© Getty Images